مجتمع

الأمم المتحدة: الجراد يهدد جنوب أفريقيا

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» أن الجراد يهدد الجزء الجنوبي من أفريقيا. وقالت إنّ تفشي الجراد الأفريقي المهاجر في بوتسوانا وناميبيا وزامبيا وزيمبابوي لا علاقة له بتفشي الجراد الصحراوي الكبير الذي أثر على شرق أفريقيا منذ أشهر. أضافت أنه على الرغم من كونه أصغر بكثير، إلا أن انتشاره في الجنوب يحتاج إلى تدخل سريع لمنع حدوث مشكلة أمن غذائي أكبر. وبحسب تقرير آخر للمنظمة، فإن هذه الحشرات الشرهة «يمكن أن تأكل ما يكفي من الغذاء لـ 2500 شخص في اليوم». (أسوشييتد برس)

الهند: مقتل 7 أشخاص في حريق بمصنع ألعاب نارية

نشب حريق في مصنع للألعاب النارية جنوبي الهند، أمس الجمعة، ما أسفر عن مقتل ست عاملات ومالكة المصنع، وإصابة اثنين آخرين. وقال المسؤول في الشرطة باندیان (الذي يستخدم اسماً واحداً) إنه تم نقل الجرحى إلى المستشفى بينما يجرى التحقيق في سبب الحريق. وأشار إلى أن خمسة أشخاص لقوا حتفهم على الفور واثنين آخرين أثناء علاجهما من حروق شديدة. ويعتبر تصنيع الألعاب النارية من الأعمال التجارية الكبيرة في الهند، حيث تستخدم الألعاب النارية غالباً في المهرجانات وحفلات الزفاف. (أسوشييتد برس)

خرجت من المنزل لتامين بعض احتياجاتها (محمد عبد/ فرانس برس)

كورونا وفقر وحرّ في غزة

غزة ـ **أمجد ياغي**

تزداد ظروف الغزيّين المعيشية صعوبة في ظل الحجر المنزلي الإلزامي الذي تفرضه الأجهزة الأمنية، بعد تفشي فيروس كورونا. ولم يعد في استطاعة المواطنين لقاء بعضهم بعضاً أو حتى الجلوس أمام منازلهم لتنشق الهواء والترفيه عن أنفسهم.

عموماً، يواجه قطاع غزة ظروفاً سياسية واقتصادية صعبة تكاد تختلف عن معظم مدن العالم في ظل الحصار الإسرائيلي. بعض العائلات لا تملك المال لشراء أسطوانات الغاز، أو حتى تأمين الطعام لأفرادها. وتزداد المعاناة في ظل ارتفاع درجات الحرارة، ما دفع البعض إلى النوم على البلاط. ونشر العديد من الغزيين صوراً على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر أطفالهم ينامون على بلاط المنزل كونه أكثر برودة من الفراش. إضافة إلى ما سبق، يواجه سكان القطاع أزمة في مياه الشرب، إذ لا تصل مياه البلدية إلى المنازل بسبب انقطاع التيار الكهربائي. و تقلّص عدد ساعات التغذية إلى نحو أربع ساعات فقط خلال الـ 24 ساعة. هكذا، يعيش معظم السكان أزمات صعبة زاد من حدتها ارتفاع عدد الإصابات بكورونا، وقد وصل خلال 7 أيام (حتى نهاية أغسطس/ آب الماضي) إلى 243 إصابة بحسب وزارة الصحة.

ونشر الغزي أحمد الزيتونية صورة له عبر حسابه على «فيسبوك» تختصر حالته اليومية في منزله من أجل الحصول على مياه للاستخدام اليومي له ولأطفاله في المنزل. في بعض الأيام، يستيقظ مع تشغيل البلدية المياه لتعبئتها ثم نقلها إلى خزانه على السطح ليؤمن حاجته. يقول: «هذا حالنا منذ بدء أزمة الكهرباء. نعمل على نقل المياه من الطابق الأرضي وحتى الطابق الرابع. ما من تنسيق بين البلدية وشركة الكهرباء حتى نتمكن من تعبئة المياه في الخزانات». ويشير إلى أنه خلال الأزمة الحالية، عمد إلى تعبئة الخزان بمياه حلوة وبسعر مرتفع من خلال سيارات التوزيع التابعة لمحطات تحلية المياه.

وفي عدد من الأحياء السكنية في مدينة غزة، يرفض البعض الالتزام بالحجر المنزلي. يجلسون قرب باب المنزل بسبب الحر الشديد داخل بيوتهم «التي تحولت إلى أفران»، كما يصفها أحمد حميد. يقول إنه ملتزم بالحجر المنزلي ولا يخالط الآخرين، لكنه يجلس قرب باب المنزل يومياً بسبب انقطاع التيار الكهربائي معظم الوقت. يضيف حميد لـ «العربي الجديد»: «للأسف، الحجر المنزلي يعد كارثة بالنسبة لسكان غزة. وإذا لم يصابوا بالفيروس، لن يتمكنوا من حماية أنفسهم من الجوع والحر والفقر». يتابع: «لا توجد مياه للاستحمام أو حتى الغسيل، فأضطر إلى شراء المياه وتخزينها في جرادل وعلب بلاستيكية. وفي بعض الأحيان، لا أستطيع شراء المياه أو حتى الخضار لعائلتي، فأنا عاطل من العمل منذ 8 أشهر». ويرى كثيرون أن الأزمة الحالية في القطاع تعدّ الأسوأ التي تواجه الناس، وتكاد تكون أصعب من الظروف التي عايشوها خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع في عام 2014، والذي استمر 51 يوماً. في هذا السياق، يقول المواطن جميل أبو فول (55 عاماً) إنه يشعر بأنه مسجون داخل منزله في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، بعدما فرضت الأجهزة الأمنية الحجر المنزلي على سكان المخيم، نتيجة اكتشاف إصابات بكورونا بين أهله. يقول إنه خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، كان يتلقى مساعدات إنسانية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». لكن في الوقت الحالي، لا يستطيع تأمين طعام العائلة لمدة ثلاثة أيام متواصلة، هو الذي يعمل حارساً في أحد المصانع شرق مدينة غزة. وما يزيد من مخاوفه أنه مصاب بمرضيّ السكري وضغط الدم.

ويلفت أبو فول إلى أنه «في كل منزل شخص يعاني من أمراض مزمنة. صحيح أن الفيروس يعدّ خطراً على حياة الناس، لكنه جاء فجأة، ما أدى إلى إغلاق المنشآت. وما يزيد من صعوبة الأمر عدم توفر الكهرباء والمياه في منازلنا، فنضطر إلى الخروج من البيت لتأمينها». يضيف: «قد نصاب بالمرض ونواجه الموت. أما في الداخل، فنكاد نختنق في ظل الحر الشديد والجوع».

آثار نفسية

كتب الاستشاري النفسي فضل عاشور، عبر حسابه على «فيسبوك»، عن الآثار النفسية التي قد تلحق بالناس في ظل الحجر المنزلي، لافتاً إلى أن الغزيين لن يتحملوا إجراءات العزل وفصل المناطق لأكثر من أيام قليلة. يضيف: «معظم سكان غزة أطفال وصبية لا يستطيعوا المكوث طويلاً في بيوتهم المكتظة من دون كهرباء تزامناً مع ارتفاع درجات الحرارة، عدا عن الفقر والحرمان».

مزاج

«مش مقبول»

ربى أبو عمو

الأحداث ليست لهم. على الرفوف الكثيرة في محال الألعاب، لا «أحداث» للفرجة أو البيع. سيارات ملوّنة وأبطال خارقون مهمّتهم إحلال السلام. النهايات الجميلة استحوذت على مساحة كبيرة من مخيّلاتهم. في غرفهم، صناديق تحتوي على أيادٍ وأرجل لأبطال أو حيوانات كُسرت خلال اللعب، ورفض الصغار رميها. اللعب من خلال شخصيات مبتورة الأطراف ممكن، لأن أيدي خارجية هي التي تُحرّكها، وفي نيّتها الحفاظ عليها ما أمكن، وحتى وقت طويل، كما في النهايات الجميلة. وما يطمئن الصغار أن ملامح الشخصيات البلاستيكية ثابتة لا تتغير منذ لحظة ولادتها إلى أن تصير جزءاً من عالم النفايات. إذاً، ما من صدمات ممكنة أو متوقعة.

والساعات الطويلة التي يشعرون بوطأتها هي تلك التي تفصلهم عن حفل ميلادهم أو ميلاد أصدقائهم... حان وقت إطفاء الشموع. حمله أهله، وقفز أصدقاؤه إلى جانبه مهنئين إياه. لم يكن حدثاً وُضع داخل صندوق لن يُفتح بعد الآن. والصندوق الخشبي لم يوضع في التتخيتة (مخزن في البيت يبنى فوق غرف المنازل) حيث يمكن تفقّده من وقت إلى آخر وإزالة الغبار عنه. وفوق لا ورود تزيّن الصندوق كما في جوف الأرض. وإذا كان لا بدّ من وضع شيء فوقه، فذلك الغطاء الأبيض لحمايته من الغبار.

وحَدَثَ أن اختفى كلّ شيء. «بووم»... «بووم»، كما تقول القصص التي يقرؤها الآباء والأمهات لأطفالهم. ومع كلّ حدث، يلجأ الأهل إلى الوقت، ويورثون لجوءهم هذا إلى أطفالهم.

حين حمل الصغير الشخصية البلاستيكية الصغيرة، والتي لا يتجاوز طولها كفّ يده، أخبرها أن أولئك الذين تسببوا في انفجار مرفأ بيروت يجب ألا يكونوا على قيد الحياة، وأنه خاف ذلك اليوم من أن يسقط عليه أي شيء ويتألم. لن يحدث هذا مرة أخرى، لكن هذا العام «مش مقبول». أَتَعْلَم، أحد الأشخاص الذين أصيبوا في الانفجار لم يتمكن من الاحتفال بعيد ميلاده. حدث الانفجار في يوم عيده. هذا العام «مش مقبول. كورونا وانفجار وسجون». برأيي، زاد القتل والسرقة. نقضي أيامنا على السرير. أخاف الموت بسبب كورونا. إلا أن لعبته لا تشفق عليه أو تواسيه، وتحافظ على تلك الابتسامة التي لم يغيّرها الوقت. لم ينتهِ بعد. البلد في حالة هلع، ولا بد ألا نتوقف عن الصراخ لأن الأحداث لا تنتهي هُنا. الصغير نفسه رأى نعشاً يحمله أطفال. بات يشاهد الأخبار حين اكتشف أن عليه أن يكبر سريعاً هنا. الوقت ليس لصالحه. لم يفهم لماذا قد يحمل أطفالاً صندوقاً ويسيرون به في الشارع. هل أنزلوا الصندوق من التتخيتة؟ إلى أين يأخذون الألعاب القديمة؟ فهذا الصندوق، وهذه الأيادي، لا يعقل إلا أن تحمل أشياء جميلة وذكريات، وليس جثثاً لملامح لم تُكمل نموّها بعد.

باكستانيون أظهروا مرونة خلال كورونا

كانت لكل دولة تجربتها الخاصة مع فيروس كورونا، وقد تعاملت مع الوباء بشكل مختلف عن الأخرى. لكن الباكستانيين أظهروا مرونة استثنائية في التعامل مع الوباء. وساهمت وسائل التواصل الاجتماعي والثقافة الجماعية والمرونة على الصعيد الوطني التي نشأت خلال العقد الماضي في مساعدة المواطنين على التعامل مع الوباء.

إيليا زبدي طالبة دكتوراه في تخصص علم النفس، وعضوة هيئة التدريس في جامعة كراتشي في باكستان. إضافة إلى مشاركتها في الأبحاث حول تأثير كورونا، والوصمة المتعلقة بالصحة العقلية، والإرهاب، تهتم بكل ما له تأثير على الصحة النفسية للباكستانيين. ومؤخراً، نشرت تقريراً في مجلة علمية حول الفيروس، ونقله موقع «سايكولوجي توداي».

وتقول: «مرّت نحو خمسة أشهر منذ الإبلاغ عن أول حالة إصابة بكورونا، وتحديداً في 27 مارس/ آذار عام 2020. يزداد الوضع صعوبة في ظل عدم وجود علاج في الأفق». تضيف أن نظام الرعاية الصحية في باكستان يعمل فوق طاقته، وقد خسر العديد من «المحاربين» في الصفوف الأمامية حياتهم في المعركة ضد كورونا. ومع تزايد حالات الإصابة بالفيروس، كانت هناك تقارير عن ارتفاع نسب المشاكل النفسية والعنف المنزلي وحالات الانتحار. من جهة أخرى، فإن الخوف ووصمة العار التي لوحظت في البداية تراجعت تدريجياً. وكان للتكنولوجيا، على حد قولها، دوراً في سد الفجوة الناجمة عن التباعد الاجتماعي. خلال العقد الماضي، شهد الباكستانيون كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان. وعلى الرغم من العيش في ظل الفقر، فإنّ المرونة التي أظهرها الشعب «لا مثيل لها»، تقول زيدي. هذه التجارب خلقت جهداً جماعياً للتغلب على المشاكل. كان كورونا تحدياً عالمياً لم يكن أحد مستعداً له. في هذا الإطار، استغل الباكستانيون الذين يعيشون في الحجر الصحي وسائل التواصل الاجتماعي، لمساعدة بعضهم البعض في المعركة ضد كورونا من خلال مشاركة المعلومات المتعلقة بالإمدادات الطبية، وإعطاء الأمل والحديث عن تجارب الشفاء، وتمويل الجمعيات الخيرية، وتوفير الطعام المجاني للضحايا.

وتُعد الطريقة التي يجتمع بها الناس معاً مستخدمين التكنولوجيا مثالاً رائعاً حول مرونة العيش في ظل الوباء. وتقول: «تكشف كل كارثة عن وسائل جديدة للتعامل مع مواقف الحياة الصعبة. وفي خضم الأزمات، يمكن أن يؤدي اكتشاف مفتاح التكيف الفردي إلى حدوث معجزات».

ربى...

تحقيق

كانت للأزمة الاقتصادية في لبنان انعكاساتها على الطلاب اللبنانيين في الخارج نتيجة عدم قدرة اهلهم على تحويل المال إليهم، في ظل القيود المفروضة على الدولار. أمر قد يهدد مستقبلهم الدراسي وبقاءهم في الخارج

طلاب لبنان
هل يخسرون سنواتهم الدراسية في الخارج؟

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

غادرت ناتالي دياب لبنان إلى أوكرانيا قبل خمس سنوات لدراسة الطب العام وتحقيق حلم رافقها منذ الصغر، على الرغم من الصعوبات التي كانت تدرك أنها ستواجهها في الخارج بسبب بعدها عن أهلها وأصدقائها. لكنها لم تكن تعلم أنّ لعنة الأزمات الاقتصادية والمالية في لبنان ستطاولها حيث تعيش وتهدّد مستقبلها. قصة دياب هي قصة آلاف الطلاب اللبنانيين في الخارج الذين يعجزون منذ أكثر من سبعة أشهر عن دفع الأقساط الجامعية وبدلات إيجار مساكنهم وغيرها من الفواتير المترتبة عليهم والنفقات اليومية من مواصلات ومأكل ومشرب، بسبب حجز المصارف اللبنانية ودائع المواطنين بالدولار الأميركي، ووقف التحويلات المصرفية الى الخارج وحتى إلى الطلاب، على الرغم من التعهدات والوعود التي لم تتحقق، وسط تجاهل السلطات اللبنانية قضيتهم وظروف معيشتهم القاسية. هؤلاء الطلاب رفعوا الصوت مراراً وتكراراً بدعم من الجاليات التي احتضنتهم، والتحركات التي نفذوها أمام سفارات بلادهم في الخارج من دون أن تلقى آذاناً صاغية لدى المسؤولين.

تقول دياب لـ «العربي الجديد»: «قد تكون قضيتنا غير مهمة أو بسيطة بالمقارنة مع المعاناة التي يعيشها اللبنانيون، ولا سيما بعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب الماضي. لكننا المستقبل. ويبدو أننا سنتحول إلى مغتربين ومهاجرين بفضل تصرفات السلطات اللبنانية ونبذها لشعبها وحقوقه، وسياساتها التي تدفع الشباب إلى الرحيل».

تضيف: «يستحيل أن أعود إلى لبنان، خصوصاً بعد الأحداث الأخيرة، إلا لرؤية عائلتي من حين إلى آخر. لكنني لن أعيش أو أنجب أطفالاً في وطن لم يقدّرني أو يقدّم لي الحياة. لا أريد لأبنائي أن يختبروا أزمات كتلك التي مررنا بها، والتي أعاني بسببها حتى اليوم. اجتزت نصف الطريق نحو التخرج وتبقت لي ثلاث سنوات قد أخسرها في حال لم تحلّ أزمة الدولار».

دياب سافرت الى أوكرانيا قبل أيام، بعدما كانت قد قدمت إلى لبنان في مايو/ أيار الماضي في رحلات العودة التي نظمت خلال فترة التعبئة العامة التي فرضت بسبب تفشي فيروس كورونا، ودفعت ثمن تذكرة سفر مرتفعاً جداً بحجة القدرة الاستيعابية وذرائع أخرى. وستجري في شهر أكتوبر/ تشرين الأول امتحاناتها التي قد تكون الأخيرة لها في حال لم تؤمن المال اللازم للقسط الجامعي ونفقات تجديد الإقامة والعيش والسكن.

وتلفت دياب الى أنّ والدها يتقاضى راتبه التقاعدي بالعملة الوطنية ولا يملك أي حساب مصرفي بالدولار الأميركي، وقسطها الجامعي هو 4300 دولار في السنة، ما يعدّ مقبولاً بالمقارنة مع أقساط الجامعات الخاصة في لبنان. عاشت شهرين هما الأصعب في حياتها عندما بدأت أزمة كورونا وتوقفت التحويلات وتوقف دخل والدها الذي يملك محلاً تجارياً نتيجة الإقفال. تقول: «على الرغم من الظروف القاسية، حرص والدي على شراء الدولار من الصراف تبعاً لتعاميم البنك المركزي والآلية الموضوعة للطلاب اللبنانيين في الخارج، لكنه لم يستحصل إلا على 300 دولار وهذا المبلغ لا يكفي للعيش ولا حتى للدراسة».

تضيف: «اليوم، أخذت معي مبلغاً من المال يكفيني لشهرين. لكن هل من المعقول أن يشتري والدي مئتي دولار في مقابل مليون و600 ألف ليرة لبنانية، بينما يتقاضى تقاعده بالعملة الوطنية وفق سعر الصرف الرسمي 1515 ليرة؟». وتشير إلى أنها حاولت الانتقال إلى جامعة خاصة في لبنان لكنهم رفضوا تعديل موادها، ما يعني العودة إلى نقطة الصفر».

أما طارق حسن، فهو أيضاً طالب لبناني يتابع دراسة الطب في لاكويلا وسط إيطاليا منذ عام 2012. تخرّج العام الماضي وبقيت أمامه سنة تدريبية وتقديم أطروحته قبل أن يتمكن من ممارسة المهنة. يقول لـ «العربي الجديد»: «المشكلة بدأت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بسبب أزمة الدولار والتحويلات المصرفية إلى الخارج. بحثت عن عمل من أجل تأمين مصروفي والنفقات اليومية من مواصلات وسكن وغير ذلك، إلى أن بدأ فيروس كورونا بالانتشار في إيطاليا. عمدت السلطات إلى إقفال البلاد بالكامل. وعندها واجهت أسوأ ما في حياتي، فلا مال ولا تحويلات ولا عمل. اضطررت إلى الاستدانة من بعض الأصدقاء. فأنا أعيش هنا منذ سنوات وأصبح لدي الكثير من المعارف، على عكس الطلاب الجدد الذين تركوا لوحدهم يواجهون مصيراً قاتماً في ظل عدم اكتراث المسؤولين اللبنانيين لمعاناتهم.

يدو مستقبلهم مجهولاً (حسين بيضون)

ويتوجب عليهم دفع مبالغ تفوق الألفي دولار وتشمل تجديد الإقامة وبدل إيجار السكن والتأمين وغيرها. ووجهت للبعض إنذارات بترك المنزل في حال عدم تسديد بدلات الإيجار التي تراكمت عليهم».

يضيف حسن: «اعتقدت أن الأزمة ستستمر شهراً أو اثنين على الأكثر. نظّمنا تحركات ورفعنا مطالبنا كطلاب لبنانيين في إيطاليا الى السفيرة اللبنانية في روما، والقنصل اللبناني في ميلانو بإقرار مشروع قانون الدولار الطالبي (إقرار تحويل كافة مصاريف وأقساط الطلاب اللبنانيين في الخارج وفق سعر صرف 1515 ليرة لبنانية، من دون استثناء)، لكن لا حياة لمن تنادي، والأزمة بقيت وتفاقمت حدتها، وهناك ديون متوجبة عليّ لم أدفعها». ويقول: «بدأت عملاً جديداً في روما مطلع أغسطس/ آب الماضي على أمل أن أتمكن من تسديد الديون والمستحقات».

من جهته، يقول أمين سر «الجمعية اللبنانية لأولياء الطلاب في الجامعات الأجنبية» ربيع كنج، لـ «العربي الجديد»: «عملنا بدا كلجنة أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج في فبراير/ شباط الماضي، وتمكّنا من تحويل قصتنا إلى قضية رأي عام. لكن للأسف، قوبل الردّ على مطالبنا بتعاميم لم تنفذ ولا تتمتع بالصفة الإلزامية على الرغم من حجم المعاناة التي يعيشها الطلاب، وإقاماتهم التي باتت مهددة حيث يدرسون». ويشير إلى أن الجامعات في الخارج لا تنظر إلى أوضاعهم أو تسامحهم بالقسط الجامعي. وفي حال عدم تسديد القسط، يصار إلى طردهم.

ويوضح كنج أنّ عدد الطلاب اللبنانيين في الخارج كبير جداً. ويوجد في أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا وجورجيا نحو 5 آلاف طالب وطالبة. كما ينتشرون في رومانيا والتشيك وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا واليونان وقبرص وتركيا، مشيراً إلى أنّ أوضاع الطلاب تختلف طبعاً بحسب حالتهم الاجتماعية. على سبيل المثال، فإن أقساط جامعات دول أوروبا الغربية رمزية وتصل إلى 500 يورو (نحو 591 دولاراً أميركياً) في العام، لكن كلفة المعيشة مرتفعة جداً لناحية السكن والمواصلات وما إلى ذلك. وهؤلاء لم يعد في إمكانهم الاستمرار لأن من كان يرسل إليهم 200 دولار شهرياً لم يعد قادراً على ذلك. أما الأقساط في أوروبا الشرقية، فتتفوق الخمسة آلاف دولار، عدا عن المصاريف الشهرية المرتفعة. هؤلاء أيضاً مهددون إلى درجة كبيرة نظراً للسقوف التي وضعت على الدولار وشرائه من الصرافين. وبات من الصعب عليهم دفع الأقساط، وقد يعود عدد كبير إلى لبنان في سبتمبر/ أيلول عندما يحل موعد تجديد الإقامات، ويتعذّر عليهم دفع المبلغ المتوجب.

بدوره، يقول رئيس الجالية اللبنانية في أوكرانيا، علي شريم، لـ «العربي الجديد»، إن عدد الطلاب الموزعين على المدن الأوكرانية يقدر بنحو ألفي طالب لبناني. هؤلاء كانوا يعيشون حياتهم بشكل عادي حتى نهاية عام 2019، وارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية في لبنان خصوصاً النقدية، وبعدها أزمة كورونا التي فاقمت الوضع سوءاً. ويشير إلى أنّه «في حال استمرار الأزمة، من المتوقع أن يعود خمسون في المائة من الطلاب الى لبنان، ما يعني خسارة سنوات من عمرهم أمضوها في الخارج وهم يدرسون وينفقون الأموال على الأقساط والمعيشة، علماً أننا خضنا معارك كثيرة لأجلهم وتحركات لحلّ قضيتهم. لكن للأسف، لم تتجاوب الهيئات الرسمية والدبلوماسية لتسهيل عملية تحويل الأموال من لبنان إلى الخارج وفق سعر الصرف الرسمي».

5000
هو عدد الطلاب اللبنانيين الذين يتابعون دراستهم في أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا وجورجيا.

> لن أعيش أو أنجب أطفالاً في وطنٍ لم يقدّرني
>
> الجامعات في الخارج لا تسامح الطلاب لناحية القسط الجامعي

تقديم أطروحات الماجستير والدكتوراه في الجزائر

أغلقت المكتبات الجامعية منذ مارس الماضي للتفادي التجمعات والاحتكاك (Getty)

فرضت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، على الطلاب، تسليم مذكّرات الماجستير ومناقشة أطروحات الدكتوراه في سبتمبر الجاري، رغم العوائق الكثيرة التي واجهها الطلاب بسبب كورونا

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

أربك قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، القاضي بتسليم مذكّرات الماجستير ومناقشة أطروحات الدكتوراه في شهر سبتمبر/ أيلول الجاري، الطلبة من مختلف التخصّصات، بالرغم من التسهيلات التي أعلنتها الوزارة بشأن طريقة طرح مذكّرات التخرّج، ومنح طلبة الليسانس (بكالوريوس) والماجستير، الحقّ في تقديم مذكّرات التخرّج وختم الدروس، دون مناقشتها أمام كوكبة من الأساتذة واللّجان العلمية، إذ منذ خمسة أشهر، يترنّح طلبة الجامعات بين إتمام السنة الجامعية الحالية ومتابعة الدروس والمحاضرات عبر التقنيات عن بعد، والتحديات التي يواجهونها لتحميل المراجع التي يحتاجونها في البحوث، بسبب مشاكل الإنترنت.

صارت مسألة إتمام مذكّرات التخرّج لدى الآلاف الطلاب، «ضرباً من ضروب الخيال»، حتى وإن مدّدت الوزارة الآجال القانونية بسبب جائحة كورونا، وذلك بسبب إغلاق المكتبات الجامعية منذ مارس/ آذار الماضي، لتفادي التجمّعات والاحتكاك اليومي بين الطلبة. وحذت المكتبات العامة حذو مكتبات الجامعات، خاصة المكتبة الوطنية التي كانت قبل الجائحة، تقصدها للباحثين من كلّ الولايات الجزائرية. وبالإضافة إلى غلق المكتبات، وجد الطلبة صعوبات في التواصل مع الأساتذة المشرفين على المذكرات، كما قال الطالب من كلية الهندسة المعمارية، في جامعة تيزي أوزو، شرق العاصمة الجزائرية، عمار مسعودان، في حديث لـ«العربي الجديد».

ومن أجل إنهاء السنة الجامعية، بأقل تأجيلها إلى شهر سبتمبر، ذهبت وزارة التعليم العالي الجزائرية، إلى تسهيل تدابير إجراءات إنهاء أطروحات التخرّج (مذكّرات الماجستير خاصة)، إذ بإمكان الطلبة الاكتفاء بالجانب النظري للبحث، والتخلّي عن ذلك التطبيقي الميداني، فضلاً عن وضع صيغة إلكترونية من طرف الأستاذ المشرف، الذي يتكفّل بدوره بتحويلها إلى لجنة علمية، تعمل على تقييم بحث الطالب. يرى البعض أنّ هذا المقترح مجحف بحقّ الطلبة، إذ دخل البعض في نفوسهم، خصوصاً مع غلق المكتبات الجامعية بسبب كورونا، منذ نهاية مارس الماضي، وهو ما عطّل الطلبة عن الحصول على المصادر الأساسية في بحوثهم، تقول الطالبة في تخصّص «تجارة وأعمال» في جامعة الجزائر، فريدة لعروسي لـ«العربي الجديد». وتوضح أنّ أطروحتها حول مسألة المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر (المقارن بين مؤسستين جزائريتين)، تحتاج إحصائيات وتواصلاً مع المؤسسات المعنية بالبحث، وهو ما يعني أنه لا يمكنها «تقديم أطروحة دون الجانب التطبيقي».

> صارت مسألة إتمام مذكرات التخرّج «ضرباً من ضروب الخيال»
>
> اشترطت الوزارة على الطلبة تقديم أبحاث تلتزم الأطر العلمية

وتساءل البعض عن جدوى تقديم بحث أكاديمي من شأنه أن يضفي على شهادة الماجستير درجة استحقاق، دون القيام بالجانب الميداني من البحث، وخصوصاً في بعض التخصّصات التي هي مطالبة بالنتائج، عن أطروحات وإشكاليات بحثية واقعية، وليس الاكتفاء بالطرح النظري، تقول لعروسي. وتحدث البعض عن عدم تمكنهم من الولوج إلى المكتبة الإلكترونية، التي كشفت إدارة الجامعات «توفيرها من أجل الطلبة، على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية والكليات، بهدف تسهيل إتمام بحوثهم عن بعد». إذ واجه الطلبة مشاكل تقنية، في ظلّ عدم تعميم استعمال الإنترنت الموصولة بين الجامعات والطلبة، إضافة إلى «عدم توافر الوسائل التقنية لدى جميع الطلبة، بسبب الظروف الاجتماعية المتفاوتة بينهم». وفي هذا الصدد، اعتبر الطالب في قسم العلوم السياسية بجامعة وهران، محمد رزقي، من التنظيم الطلابي «الاتحاد العام الطلابي الحر» (نقابة طلابية تنشط عبر مختلف الجامعات)، أنّ هناك العديد من العراقيل التي تحول دون إتمام الطلبة لمذكرات التخرّج، سواء في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، مثل المكتبة الرقمية الجامعية، وهي ليست في متناول الطلبة، كما يتعذّر على طلبة الولايات الجنوبية التواصل عن بعد، بسبب الضعف في شبكة الإنترنت.

واشترطت الوزارة على الطلبة تقديم أبحاث تلتزم الأطر المنهجية والعلمية، لكن في المقابل قال الباحثون في الأقسام التقنية إنهم يحتاجون إلى ارتياد المخابر لإجراء تجاربهم وتقديم نتائجهم، معلّلين بأن هذه القرارات لا يمكنها أن تعمّم على كلّ طلبة الجامعات، بل كلّ حسب تخصّصه العلمي ومتطلبات أطروحات التخرّج. في المقابل، دعت الوزارة في مراسلتها إلى مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية، إلى تقديم مختلف المناقشات الخاصة بالباحثين في سلك الدكتوراه، خلال شهر سبتمبر الحالي، في محاولة إنهاء العشرات من الملفات الخاصة بهذه المرحلة، على أن تكون المناقشات مغلقة وفي ظروف صحية جيدة تلتزم إجراءات الوقاية.

العراق: اعتراض على استئناف الدراسة رغم كورونا

اتّخذت وزارة التربية العراقية قرارها بعودة التلاميذ الى المدارس، وسط خوف اولياء الامور من تفشي كورونا

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

أثار قرار وزارة التربية العراقية الأخير والمتعلق بالتعايش مع جائحة كورونا في العام الدراسي الجديد، مع الالتزام بالإجراءات الوقائية، مخاوف من كارثة وبائية بين التلاميذ، لا سيما أن المدارس العراقية تعاني أساساً اكتظاظاً كبيراً، وتفتقد للإجراءات الصحية اللازمة لمواجهة الوباء. فيما يُطالب أولياء الأمور بإيجاد حلول مناسبة تتماشى مع حجم الخطر.

القرار الذي أعلنت عنه الوزارة يأتي في وقت تصاعدت فيه أعداد الإصابات اليومية بالفيروس إلى نحو 4 آلاف إصابة يومياً في عموم المحافظات، الأمر الذي دفع مسؤولين إلى التحذير من «مغامرة» بصحة التلاميذ. وجاء في بيان الوزارة أنها «قررت التعايش مع جائحة كورونا وأخذ الإجراءات الصحية، فضلاً عن تطبيق التباعد الاجتماعي بين التلاميذ وعدم الاكتظاظ في الصف الواحد، وترك مسافة مناسبة، وتحديد الطاقة الاستيعابية للقاعة الدراسية بـ 15 تلميذاً فقط، وأن تكون المحاضرة الواحدة 30 دقيقة». وأكدت في البيان أنها «ناقشت الآلية المستخدمة للدراسة الصفية والإلكترونية وعملية التدريب السريعة والمركزة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، واستكمال وتعزيز المعرفة السابقة للمواد التي أخذت عام 2019 - 2020، وإلزام أخذ المواد التي تركت العام الماضي في العام الدراسي الجديد، إضافة إلى وضع المناهج وتكييفها مع الدراسة الإلكترونية والصفية».

وبحسب آخر التقديرات، فإنّ العراق في حاجة إلى أكثر من 20 ألف مدرسة جديدة للحد من الاكتظاظ في المدارس، والتي أدت الحرب الأخيرة على تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» إلى تفاقمها نتيجة تدمير عدد كبير منها. ويبلغ متوسط عدد التلاميذ في الصف الدراسي الواحد 33 تلميذاً، وقد يصل في القرى والأرياف إلى أكثر من خمسين تلميذاً. القرار أثار استغراب بعض مديري المدارس العراقية، خصوصاً أنّه نصّ على التباعد الاجتماعي في الصفوف، الأمر الذي يتعارض مع الأعداد الكبيرة للتلاميذ في الصف الواحد. ويكمن الحل في إنشاء آلاف المدارس الجديدة.

في هذا السياق، يقول عضو لجنة الأشراف التربوي في بغداد علي هادي إن «قرار التعايش اتخذ في دول فيها مدارس كبيرة ومؤمنة وصفوف وممرات ومرافق رياضية ودورات مياه تراعي المعايير الصحية، وليس في جدران ومقاعد مهترئة»، لافتاً إلى أن «الوزارة تتحمل مسؤولية هذا القرار».

ويقول لـ «العربي الجديد» إن «القرار غير مدروس. من هنا، فإن عودة التلاميذ إلى المدارس تزامناً مع حلول فصل الشتاء وبدء الإنفلونزا الموسمية التي ستؤدي إلى تعقيد الأمور، يعدّ جهلاً إدارياً». يتابع: «ربما تدرك الوزارة صعوبة التعليم عن بعد، إذ لا يمكن لجميع العائلات أن تؤمن لأولادها حاسوباً وإنترنت، لكن ينبغي عليهم التحدث بواقعية في الوقت نفسه. وعلى وزارة الصحة التدخل لحسم الموضوع».

من جهته، يقول مدير إحدى المدارس في بغداد إنّ «القرار غير منطقي، إذ إن غالبية المدارس العراقية تعمل بنظام الدراسة المزدوجة والثلاثية (صباحاً، ظهراً، مساءً)، وإن أعداد التلاميذ يزيد عن 50 تلميذاً في القاعة الواحدة في كثير من المدارس، ولا يوجد أي حل لهذه المشكلة إلا من خلال إنشاء آلاف المدارس الجديدة». ويسأل في حديثه لـ «العربي الجديد»: «كيف لنا أن نضع 15 تلميذاً في القاعة الواحدة؟ أين يذهب الـ 45 تلميذاً الآخرين؟». ويدعو الوزارة إلى «مراجعة القرار، كونه لا يراعي أعداد التلاميذ في ظل النقص الكبير في المدارس»، مشدداً على «ضرورة أن تبحث الوزارة عن قرارات بديلة، تضمن من خلالها استمرار الدراسة مع عدم المغامرة بصحة التلاميذ». من جهته، يصف عضو لجنة الصحة البرلمانية النائب عبد عون العبادي القرار بـ «الخطير»، مؤكداً أن «استئناف الدراسة في ظل استمرار تسجيل الإصابات بمعدل 4 آلاف إصابة يومياً، هو أمر بالغ الخطورة، وسيتسبب في ارتفاع الإصابات بشكل كبير». ويوضح أنّ «الجهات الحكومية عاجزة عن تنفيذ أي من الإجراءات الوقائية، في مقابل رفع بعض القيود، خصوصاً أنها لم تستطع تطبيق الحظر الشامل، أو حتى الجزئي بشكل صحيح. كما لم تستطع فرض ارتداء الكمامات على المواطنين».

إلى ذلك، انتقد بعض أولياء أمور التلاميذ القرار، رافضين زج أبنائهم في مدارس لا تضمن لهم التباعد الصحي. ويقول أبو عبد الله، وهو من أهالي بغداد: «لا يمكن للوزارة أن تغامر بصحة أبنائنا. نحمّلها مسؤولية القرار الذي قد يتسبب بنشر الوباء في المدارس». ويقول لـ «العربي الجديد»: «سيجبرنا قرار الوزارة على نقل أبنائنا إلى مدارس أهلية كونها غير مكتظة وتؤمن التباعد الاجتماعي. لكن ذلك سيكلفنا مبالغ كبيرة لا قدرة لنا عليها».

هكذا يرى فيروس كورونا (عز الدين السوداني/ الأناضول)

دراسة عن بعد (صباح ارار/ فرانس برس)